

ونوجبه الحواس ودفع الموانع وجهوه المحدثين المعتزلة
 والخوارج ان الايمان بجميع ثلاث امور اعتقاد الحق وصدق
 والاقرار به والعمل بعقائده فالحمد بالا اعتقاد فقط منافق
 وبالاقرار كما فعله وبالعقل فاسق وفاقا والفايق كما فعله
 الخوارج لا مومن ولا كما فعله المعتزلة والذي يشهد به الايات
 والاحاديث ان الايمان التصديق القلبي فقط لكنه ما كان
 امرا باطنيا اناطه الشارع بالنطق بالشهادتين من القادر
 وعليه فيكون المنافق مومنا عندنا كما وعند الله تعالى وهل
 النطق شرط لاجزا الاحكام كالصلاة عليه والتواضع والتكلم
 غير داخل في معنى الايمان او شرط منه ذهب جمهور المحققين
 الى الاول وعليه فمن صدق بقلبه ولم يقبل بلسانه مع التمكن
 مومن عند الله تعالى وهو باللغة والعرف اوفق وذهب كثير
 الى الثاني ويلزمهم ان من امن بقلبه ومات قبل التمكن
 من النطق بالشهادتين يكون كافرا وهو خلاف الاجماع على ما نقله
 الامام الرازي وغيره واعتزض بنقل عباس وغيره الخلاق فيه
 اما العاجز ممنوخرس فانه يبيع ايمانه لقوله لا يكون الله نفسا
 الا وسعها واما الاسلام فقد كسره حديث ان تشهد ان لا اله
 الا الله وان محمدا عبده ورسوله وتقيم الصلاة الخ وغيره لكن لا
 يخرج عن عمدة التكليف به الا بالتصديق المذكور فهو شرط
 للايمان ولا يفتقر الاسلام للمعتبر عن الايمان وان كانت
 الايمان قد يفتقر عنه كمن مات قبل التمكن على ما سبق وهذا
 كالم بالنظر لما عند الله تعالى اما عندنا فمن نطق بالشهادتين
 اجره عليه احكام الاسلام كقوله الاظهار ما يقضي
 الكفر فيكون مرتدا والله اعلم

الطهارة بدو بالطهارة ومقدمة لها مفتاح الصلاة
 كما في

كما في الحديث ونظيرها وهو مقدم طبعاً فقدم وضعاً
 في الصلاة لانها عماد الدين عمدة العبادة لانها في الصلاة
 الغزاة فقدموا الصوم على الخصال وجوبه اعم وينكر كل
 عام ومراعاة الحديث بنى الاسلام على ختمه ولا ينكر كل
 على الشهادتين لانها عماد الدين لان اشتراط امر العباد بانتظام
 المعاد والمعاش وذكر انما يحصل بحكم القوى الثلاث النطقية
 والشهوية والغضبية فكمال الاولى بالعبادة والثانية بالاعتقاد
 بالاطمئنان والثالثة بالجمالية اي معرفة احكامها ما تضمنت مقاصد
 النكاح وبكالثالثة بالجمالية اي معرفة احكامها ما تضمنت مقاصد
 الفقه في العبادة والمعاملة والمناجاة والجمالية وقد مو الاو للشرع
 واهميتها ثم الثاني لشدة الحاجة اليه ثم الثالث لانه دون ما قبله
 في الحاجة ثم الرابع لقلة وقوعه بالنسبة لما قبله وختم اكثر المعنى
 تغاؤلا ويبدو ان مقدمات الطهارة بما لا اله الا الله في النها
 والكتاب مصدر كتبت من الكتب لغة الضم والجمع ومثله الكتب
 بالمثلثة واعترض بان المصدر لا يشتق من المصدر واجيب
 بان محل المنع في الاشتقاق الاصغر وهو رد لفظ الى اخر مناسب
 له في المعنى والحروف الاصلية والمراد هنا الاكبر وهو اعتبار مجرد
 المناسبة توافقا حروفا ولا فقير اشتقوا البع من مذ الباع
 مع انه يايي والباع واوي والصدق من الصدق بفتح الصاد اي
 الصلت لشبهه به في القوة وقوله الصدق بضم الصاد او بجملة
 من العلم منتزعة على ابواب وقوله الصدق بضم الصاد او بجملة
 الخاص او اسم مفعول بمعنى المكتوب والفاعل بمعنى الجامع وهو
 للطهارة وقد اشتمل على ثمانية مقاصد اربعة اعم
 الثانية بتراجم لخصها من الاولى الى الثانية مباحثها والطهارة
 بالمفتح مصدر بفتح الهاء افضح من طه يظهر بضمه فيهما وبالضم
 طه

وسألها اربع الجملة والاواني
 واربع النجاسة ومقتضىها
 والاعتقاد وهو شرط في الحديث
 لظهوره في الاستصحاب
 والرضوخ والرضوخ